Bertrand Badie

*Quand l'histoire commence*

(Paris: CNRS Editions, 2012). 63 p.

# عندما يبدأ التاريخ

**ميلود عامر حاج**(*)

أستاذ محاضر وباحث جامعي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر 3.

هذا كتاب لبارتران بادي الذي يعدّ أحد أعمدة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية بباريس؛ وأستاذاً مشاركاً في إحدى الجامعات الأمريكية؛ وهو له العديد من المؤلفات في هذا الشأن. إن كتابه **عندما يبدأ التاريخ** في خمسة محاور رئيسية، وهو بمنزلة رد على كتاب فرانسيس فوكوياما حول **نهاية التاريخ** إن لم يكن رداً مباشراً على أقوال المؤرخين الكلاسيكيين بخصوص التاريخ المعروف عندهم، وذلك من خلال ما تعرفه العلاقات الدولية من تطورات وتصدعات في آن واحد. وبالتالي جاء رده هذا كتعريف لمعنى التاريخ الذي قطعته العلاقات الدولية كعلم يُدرس في الجامعات العالمية، وبخاصة في ظل التطورات الحاصلة التي عرفتها الدول. وفي هذا المضمار جاء رد المؤلف بارتران على ألكسندر كوجيف (1902 ـ 1968) كفيلسوف، وكرجل قانون ودبلوماسي من أصول روسية ذي جنسية فرنسية نتيجة لما عرفته العلاقات الدولية من إرهاصات لنهاية التاريخ رداً بدوره على المعادلة الهيغلية حول **فلسفة التاريخ**. فالدول من منظوره تصنع العلاقات الدولية؛ إلا أنها في الصراع بعضها مع بعض تتمخض العولمة كحتمية تاريخية؛ وعليه جاء القانون الدولي في المقابل لحمايتها. يتساءل المؤلف بارتران حول ما هي نهاية التاريخ؟ يتزامن ذلك في اعتقاده مع إمكان محو السيادات، وانعدام المواجهات وتوقيف المقاومات الوطنية. كما تعد نهاية التاريخ كتحدٍّ وتهديد للعالم في آن معاً، مضيفاً إلى ذلك دور الغرب في تأخير أو تزايد الكفاح في ضوء (الفرضيات التاريخانية وقناعة الوجوديين). منطلقاً المؤلف من معاهدة وستفاليا عام 1648 التي دخلت أوروبا بموجبها بعد ثلاثين عاماً في مواجهة العالم الخارجي،

(*) البريد الإلكتروني: miloud48ameur@gmail.com.

مما تولد عنه فكرة الأصل الدولي بخصوص «الحرب» وليس «السلام»: **الأولى** مركزية، أما **الثاني** فغربي. إن خروج أوروبا من أتون الحرب الداخلية جعلها تبني قوتها الداخلية عبر هذا العلم الجديد لمجابهة الأعداء على خلاف الولايات المتحدة، حيث الرئيس مونرو كان قد قاطع إذن بداية التنظيم الدولي والتي ربطها بارتران بنهاية التاريخ في أوروبا بالرغم من أنها ليست حاملة لنفس المعنى هناك. إن نهاية التاريخ وبدايته كثيراً ما تضع العالم بين ما انطلقت منه السياسة وما انتهت إليه: هل الأمر تاريخي محض أم سياسي أم يمسّ الدولة المعنية في علاقتها بالحرب؟ وهو ما سأله المؤرخ تشارلز تيلي (Charles Tilly) في حديثه عن صنع الدولة (State-Making) في إطار نهاية التاريخ بين الدول أو بما يُصطلح عليه بتغيير المتغيرات من التعاون إلى الفشل، ومن التحول إلى الرهان ومن أوروبا إلى الولايات المتحدة.

## أولاً: ميلاد علم الفوضى

يمثل الشأن الدولي تاريخاً طويلاً بعدما تم بناؤه مؤخراً كحقل للدراسات الأكاديمية من طريق الحروب التي أدّت فيه دوراً كبيراً: علم معترف به عقب الحرب العالمية الأولى في جامعة أبريستيث بعدما تم فرضه بعد عام 1945. وعليه يمكن القول بأنه علم أمريكي بامتياز كعلم للمنتصر أو بالأحرى علم الحرب والقوة. جاء ذلك بعد مقتل ستين مليون ضحية إبان الحرب العالمية الثانية بعد دعاوى بعض المثقفين أمثال كل من Keynes، وZimmern وToynbee والذي تأسس في معهد الشؤون البريطانية (IAB) في 1920، ومن أهدافه تبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الدولية، وفهم الظروف والشروط ووجهات نظر الأمم والشعوب.

## ثانياً: البحث عن أنماط بديلة

بالرغم من انقسام العالم إلى عالمين في إطار الحرب الباردة يُحاول بارتران إذاً ربط الواقعية كنظرية في الساحة العالمية، لكن دون توافرها على معالم كالمؤشرات، والفواعل، والأهداف والتاريخ ما دامت قد اقتصرت رؤيتها على الصراع بين الدول الحربية في تجاهل لكل من القانون والأخلاق. إلا أن الواقعية الأمريكية باتت تتخوف من الأخلاق التي تعترض قوتها، وبخاصة مع الحرب الباردة والمواجهة الأيديولوجية بين الليبرالية والسوفياتية. وإذا كان سؤال التاريخ بات مطروحاً حول الفرضيات والبراديغمات والمفاهيم التي تسعى إلى الكونية فإن الحرب اليوم عادت إلى غير سابق عهدها. يسترسل المؤلف حول ما إذا كانت للقوة نفس الفعالية فضلاً عن انتشار الدولة، كما كانت عليه سابقاً، إلى جانب نفس ملامح الأيديولوجيات وجدلية كل من القوة والحرب. وعليه ظل علم العلاقات الدولية بكامل زخمه المعرفي يخضع للسيطرة الأمريكية وليس الأوروبية، من خلال صدور العدد الهائل من الكتب منذ 1947 مقارنة بما كُتب ونُشر في الإصدارات الأوروبية القليلة بما فيها فرنسا تحديداً. واكب حقل العلاقات الدولية من خلال عمل كل من جمعية الدراسات الدولية (ISA) التي تأسست في الولايات المتحدة عام 1959 وجمعية الدراسات الدولية البريطانية (BISA)، التي أسهمت جميعها في نسج علاقة بين الدول بهدف تقليص حجم النزاعات بها. في الواقع، لا يوجد علم أنغلوساكسوني للعلاقات الدولية

ما دامت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لم تخرجا بطريقة واحدة من الصراع العالمي الثاني بارتكازهما على عامل القوة في هيمنتهما لضبط حركية العالم مدة طويلة في التاريخ.

ثمة أصداء باتت تلوح في الأفق وبخاصة في أوروبا، على رأسها فرنسا تحديداً، حول قيام خطاب دولي يقوم على مناهضة العولمة للحد من التحديات الدولية نتيجة للتشكيك المتنامي للرأي العام الدولي على خلفية أن كلاً من الحرب والقوة العسكرية لا تتجاوبان مع كل التحديات العالمية. يعود هذا إلى وجه المقارنة التي أجراها العالم الألماني هارد موللر (Hard Muller) بين أوروبا وأمريكا وعن تغلب الثانية على الأولى نتيجة عوامل الإحصاءات والتحليل النوعي والخيار العقلاني والقراءة الاقتصادية للسلوكيات بواسطة رؤية أكثر سوسيولوجية متفتحة ومتعددة القيم والثقافات. علماً أن إقحام الواقعية المفروضة خلق من منظور العلم الأمريكي ـ مفارقات ومغالطات ومعارضات ـ من الأطلسي إلى اتجاهات أخرى: آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في إثراء هذا العلم الكوني بحكم أن الواقعية ظلت عاجزة عن تفسير موجات الاستقلال في اتساع دائرة الكوننة الدولية دون أن تشمل في الوقت نفسه كلاً من أفريقيا وآسيا: لقد جهلت تفسير أولى الصراعات التي ناشدتها إضافة إلى أنها لم تفهم آثار التعددية الثقافية؛ إلى أن وصلت إلى حد صراع الحضارات. إنه خطأ في رؤية الأنتروبولوجيين الدوليين بعدما تباينت شكوك التنموية، والوجوديات الثقافية ورفض الواجهات الجديدة للمنازعات. كما أن مجيء العولمة أسقط الأقنعة بحكم خيبة الأمل التي تضرب الجنوب الذي هو في طور التشكيل. محاور ثلاثة تقوم عليها العولمة بعدما أضاعت معانيها إن لم تكن غير مرئية في خطاب الواقعية الكلاسيكية: تضمين الدول الخارجية بحسب المغامرة الهوبزية في تحمل ثورات الآخر، وبروز فواعل ما فوق القومية المتولدة من التبعيات المتنامية في ما بين المجتمعات، وثورة الاتصالات والتبادلات ودورها بتقليص غير مهيّأ لمسافات الحدود والأقاليم؛ أي بمعنى الجغرافيا السياسية تعد مأساة أخرى للطوفان الموهوم بـ «نهاية التاريخ». لقد أقحمت العولمة دولاً داخل اللعبة الدولية بالرغم من بعدها عنها بانتمائها إلى المجمع الأوروبي كونها متأثرة بالدبلوماسية والقانون الدولي وأقل من نظام القطبية. وفي هذا يتساءل بارتران حول ما إذا كانت الصين تتماشى مع العادات الدولية الهوبزية بظهورها وانفرادها بالحركة الدولية كمثل اليابان، أو روسيا أو القوى الأوروبية الغربية الأخرى. وعليه باتت الصين من هذا المنظور متمسكة بالتنافس الدولي بالرغم من اعتناقها المحدود للماركسية المستوحاة كأيديولوجيا من الغرب بحسب براديغمات الواقعية نفسها. يسترسل المؤلف في المقارنة بين الدول الناشئة كالهند والبرازيل والوطن العربي انطلاقاً من «الربيع العربي» الذي يشير في اعتقاده إلى عمق الديناميات الاجتماعية، بينما أفريقيا دخلت منذ فترة طويلة التاريخ. وقد يعود ذلك إلى دور سوسيولوجيا القبيلة، أما الوطن العربي فيعود إلى الأصولية الدينية: سوسيولوجيا الواقعية تدفع من طريق الأدوات والسمات حيث الدولاتية نراها موضوعية ومهمشة بل أقل مانحة للاندماج الاجتماعي الدولي بخصوص نزاعات العولمة.

## ثالثاً: القطيعة الكبرى

تحت وقع القطيعة يتساءل بارتران حيال بقاء الواقعية من عدمه لأزيد من خمسين عاماً نتيجة تنافس القوى، وخطر المخاطرة وبروز الفوضوية العسكرية. كما أن حديث القطبية مع كينيث والتز نفسه في نهاية السبعينيات من القرن الماضي بات ممجداً لتجاوز الحقل العسكري للحرب بإحلال نظام دائم والمتزامن مع الفاعل النووي وذروة المجابهة الأيديولوجية والبنى السوسيو ـ سياسية التي كانت غير مؤهلة للخروج من الصراع الدامي بين قوتين اثنتين، وعالم ثالث باقتصادات في طور النشأة. بيد أن كلاً من القوة والتنافس أضحيا صراعات صفرية، وأن الدعائم العسكرية لها ما هي إلا مصطلحات طوباوية متولدة من وضع الواقعية كالدولة والسيادة اللتين هما في اضمحلال: القطيعة لم تكن مطلقة إلى درجة أن الأزمة التي ضربت كانت قوية في علم الماضي وما طلب السيادة إلا تثبيت للنمط الوستفالي من خلال بعث نظام معياري داخلي قد يسمح للدول بالتنافس الخارجي. وإذا كانت السيادة صانعة للنظام في إعادة إنتاج الشرعيات فإن فاعليتها تشمل السلطة في العديد من القضايا دون أن تكون الدولة هي السيد، بما يسمح لها بدخول الحركة الدولية؛ إلا إذا كان لها هامش من حرية التنافس بين القوى المماثلة لها في السيادة التي تقوم على التضامن بين الأمم. هذه الفلسفة المتطورة للتضامن الدولي لا يمكنها أن تحلل كحدث أخلاقي ولا كـ«تطور للبشرية»، وإنما تبقى هامشية في إطار التطور التكنولوجي نتيجة الاتصالات بدون حدود، والترابط المتنامي للتحديات كما للمصالح.

العولمة إذاً ما هي إلا نتاج لتطور مبدأ التضامن عبر سُلم الأولويات بين أوروبا وجيرانها في ظل الانقسامات، بدءاً من الدبلوماسية لإحلال السيطرة لينضم لها الباقي أو يظل تحتها في السياق الكولونيالي. بينما الولايات المتحدة باحتضانها لمذهب مونرو بقيت خارج اللعبة العالمية إلى غاية 1942 بدءاً من 1917.

كما أضحت العولمة تُعرّي دولاً ومجتمعات بعدما أسهمت في خلق تحديات دولية عظمى، كالجوع في العالم، فضلاً عن التدهور البيئي في الجنوب، وتدهور الصحة العامة، وتطور الإيدز واضمحلال الدول المستوردة التي تمثل تكاليف معتبرة للأطراف الغنية ذات القوة. إن تراجع العلاقات الدولية أفقد من جوهرها السياسي دون أن يتنبأ الواقعيون لما بعد الحرب، كما أن كلاً من الاجتماعي والاقتصادي أسهما أكثر من السياسي الكلاسيكي في المشهد الدولي. فالحرب الباردة أوضحت أن ثمة عدواً بعد الاتحاد السوفياتي يتمثّل تارة بالصين، وتارة أخرى بالقاعدة، ما يدعو إلى نهاية تاريخ واقعي (مصالح هذا خسائر للآخر والعكس صحيح). إلا أن العولمة تعيد بناء التاريخ الذي قد ولّى في لبوس أوروبي: الصين، واليابان، والهند، التي لم تبن ما يطرح نهاية التاريخ فحسب، بل تساهم في فهم بداية التاريخ.

## رابعاً: تاريخ جديد... بداية للتاريخ

بداية التاريخ الجديد جاءت في ضوء اصطدام العلاقات الدولية بمغامرة إنسانية مع دخول المجتمعات غير المُهجرة والمتلاعب بها

عمق التاريخ، وبخاصة مع الثقافات والديانات والاقتصادات والسلوكيات الاجتماعية؛ أي بمعنى إمكان السيادة في حالة سقوطها أن تأتي بعلم محترم. يستطرد بارتران نحو إعادة التفكير الدولي بخصوص العلاقات الدولية التي باتت ترنو إلى علاقات اجتماعية بينها وبين الليبرالية، وبخاصة مع نهاية التاريخ، إلى الزوال البشري حيث الدولة باتت تتحول إلى دولة السوق أو دولة تنافسية بمفهوم سارني (Cerny). يتزامن ذلك مع دعمها للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الأكثر تنافسية لاقتصادها مع استمرارها في الحفاظ على أمن المواطنين والأسواق في عالم متوتر. إلا أن الواجهة الدولية تخضع للهيمنة والتعددية القطبية الاقتصادية تحت سيطرة العولمة المعدلة أو المعارضة لأوامر ما بعد الحداثة (الإثنية، الوطنية الجديدة). هذا ما أضفى إلى فراغ متعدد، يشمل من جهة، تجاهل الصراعات التي أحدثتها النيوليبرالية بعدما افتقدنا رؤية اجتماعية شاملة للعولمة التي تبقى محدودة مع معالم السوق الذي هو على مقاس الاقتصادات المتطورة، بل كملحق إلى جانب ما تعرفه القوى الناشئة التي فرضت نفسها من هذا المنظور، من جهة أخرى. كما يُولي نفس المؤلف انتقادات لاذعة إلى العولمة على أساس أنه لا يمكن حذفها كونها أسهمت من جهتها في نشر اللاأمن الجديد كأشكال حديثة للعنف، والتوترات الاجتماعية، والفوارق على المستوى العالمي، فضلاً عن الإفلاس الديمقراطي حيث الاختيار السياسي الحر لا يتماشى ومصالح الأقوياء.

وبقدر القبول بالعولمة بقدر ما باتت المسألة الاجتماعية مطروحة كمعيار دولي مسيطر بل كمصدر للأزمات التي تهتك بالمشهد العالمي. بينما الخيارات السياسية ـ العسكرية للدول فإنها باتت أقل من البناء الاجتماعي العالمي الذي يقوم في ظل دبلوماسية الدول واستراتيجيات الجماعات الإرهابية. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن التوصل إلى القول إن ما تمخض عن العولمة هو ذلك الوجه الجديد والحامل لخمسة محاور: 1 ـ بروز الرهانات الاجتماعية القديمة. 2 ـ الأهمية الدولية للتحركات الاجتماعية المنحدرة منها. 3 ـ الصيغ الجديدة للشرعية المنضوية تحتها. 4 ـ طرق التدخل الدبلوماسي. 5 ـ طابع التسوية الاجتماعية الضرورية. هذا التوجه الاجتماعي بات يؤثر في الدول ودبلوماسيتها مجدداً كطرح قابل للأخذ فيه من منظور كتابة تاريخ جديد ومتجدد في إطار بعث المجتمعات في حركية غير منقطعة النظير انطلاقاً من البعد الدولي إلى البعد الاجتماع عبر النظرية النسوية، والثقافوية الجديدة، والهوية السياسية وغيرها، الأمر الذي يسمح حينها بطرح دراسة جديدة للعلاقات الدولية كعلم قائم بذاته، بل انطلاقاً من مجموع العلوم الاجتماعية. وعليه ما يدعو العلاقات الدولية إلى التموضع على شكل نظريات ـ لم تكن أصلاً موجودة ـ من أجل دمج كل من التاريخ وعلم الاجتماع من طريق وضع الفرد وليس الملك لكي يبدأ التاريخ فعلاً □